وزارة التربية والتعليم العالي **المديريّة العامّة للتربية** **دائرة الامتحانات**	**امتحانات شهادة الثانويّة العامّة** **فروع: العلوم العامّة وعلوم الحياة والاجتماع والاقتصاد**	**دورة العام 2015العاديّة** **السبت 13 حزيران 2015**

مسابقة في التربية الوطنيّة والتنشئة المدنيّة **الإسم:**

المدّة: ساعة واحدة **الرقم:**

تتضمّن المسابقة مستندين وأربع مجموعات من الأسئلة :

مستند 1

لا تُعتبر عمليّة مراقبة الانتخابات من قبل المجموعات المحليّة بالظاهرة الجديدة، ذلك أنّ موظّفي الانتخابات والمتنافسين السياسيّين قد سعوا لأمد طويل إلى أن يُطوّروا ويُطبّقوا وسائل تضمن إجراء انتخابات عادلة في بلدناهم.

لقد أضحت المراقبة المحليّة في السنوات الأخيرة أكثر تطوّرًا، حيث أسهمت أعمال المراقبة المحليّة التي تُقدّمها المجموعات المحايدة في تعزيز الممارسة الديمقراطيّة الصحيحة. ولتحقيق عمليّات انتخابيّة أكثر نزاهة وصدقًا، لا بدّ من تشجيع ممارسات الحملات الانتخابيّة العادلة، وخلق جمهور من الناخبين أكثر وعيًا ومعرفة، والحدّ من إمكانيّة التلاعب والغشّ يوم الانتخابات.

يُمكن للمراقبة المحليّة أن تطوّر وتقوّي المؤسّسات الضروريّة لدعم النظام السياسيّ الانتخابيّ الديمقراطيّ، فأعمال المراقبة تُساعد المواطنين على أن يتعلّموا ويكتسبوا المهارات التنظيميّة اللازمة، لكي يشتركوا بفعاليّة وبصورة مؤثّرة في الحياة السياسيّة للبلد في فترة ما بين الانتخابات.

في كثير من الأحوال تطوّرت المجموعات التي كانت قد شُكّلت لمراقبة الانتخابات إلى منظّمات مدنيّة ذات قاعدة أوسع، أدّت إلى تطوير المجتمع المدنيّ، الذي ساهم في تدعيم إمكانات النجاح والتقدّم في الخطاب السياسيّ،وتحقيق مشاركة فاعلةللمواطنين في الحكم، ممّا انعكس إيجابًا على الحياة السياسيّة.

لكن يجب أن لا تحلّ المراقبة المحليّة المحايدة للانتخابات محلّ مراقبة الانتخابات ومراقبة العمليّة الانتخابيّة من قبل الأحزاب السياسيّة والمتنافسين على المناصب، فمن مصلحتهم أن يصونوا حقوقهم وحقوق مؤيّديهم، وأن يقودوا حملات انتخابيّة قويّة وأن يضمنوا نزاهة العمليّة الانتخابيّة، وتقوم المراقبة غير الحزبيّة بتكملة هذه الجهود.

دليل "كيف تقوم المنظّمات المحليّة بمراقبة الانتخابات"،

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المحليّة.

مستند 2

تتميّز الأنظمة الديمقراطيّة الحديثة بالمشاركة بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة في صنع القرار. ومن المعروف أنّ دستور الدّولة هو الذي ينظّم هذا التفاعل رسميًّا، ثمّ تملأ الإجراءات العمليّة والتجارب السابقة الفراغات التي قد تطرأ، لتبتكر النظام السياسيّ الذي تتّبعه الحكومة في عملها يوميًا.

جرت العادة في كافّة الديمقراطيّات تقريبًا، أن يقوم قادة السلطة التنفيذيّة غالبًا بتسلّم زمام القسم الأكبر من القوّة السياسيّة، والتحكّم بالموارد الماليّة، وتوظيف طاقم عمل مكرّس لتطوير السياسات وتطبيق القوانين، وإدارة الاتّفاقيّات والبرامج الحكوميّة.ورغم الهيمنة التنفيذيّة في دول عديدة، إلاّ أنّ ميزان القوى النسبيّ بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة ممكن التغيير. فإن كانت المؤسّسات التشريعيّة الجديدة تهدف إلى أداء دورٍ أساسيّ في حكم أمّة ما، فسيقع على عاتق المشرّعين مسؤوليّة تفعيل دورالمؤسّسات التشريعيّة، وإثبات حضورها في وضع القوانين وتطويرها، وتحديد المستوى الملائم للضرائب والنفقات، والموافقة على كلّ القرارات السياسيّة المهمّة التي تتّخذها السلطة التنفيذيّة تقريبًا، فمثل هذه المبادرات توفّر للمشرّعين فرصةً حاسمة للتأثير على السياسات العامّة.

الأسئلة :

1 – **قدِّم كلاً من المستندين** (1–2) : نوعه، مصدره والمسألة التي يتناولها. **(ثلاث علامات)**

2 – **إستخرج من المستندين :**

أ – سبل تحقيق عمليّات إنتخابيّة أكثر نزاهة وصدقًا. (المستند الأوّل) **(ثلاث علامات)**

ب – إنعكاسين لتطوّر المجتمع المدنيّ على الحياة السياسيّة. (المستند الأوّل) **(علامتـــــــــــان)**

ج – دور قادة السلطة التنفيذيّة في الأنظمة الديمقراطيّة. (المستند الثاني) **(علامتـــــــــــان)**

د – المبادرات التي تُوفّر للمشرّعين فرصة التأثير على السياسات العامّة . **(علامتـــــــــــان)**
(المستند الثاني)

3 – **يُشير المستند الأوّل إلى أهميّة المراقبة ودورها في توفير ديمقراطيّة الانتخابات.**

أ– حدّد شرطين واجب توافرهما في مرحلة إعلان النتائج لضمان **(علامتـــــــــــان)**
ديمقراطيّة الانتخابات.

ب– أوضح ثلاث دلالات على ارتفاع نسبة المشاركة في الإنتخابات النيابيّة. **(ثلاث علامات)**

ج– **يحقّ لأعضاء المجلس البلديّ، بعد مرور ثلاث سنوات على الأقلّ، طرح الثقة برئيس البلديّة ونائبه**

- بيّن الآليّة المعتمدة لطرح هذه الثقة. **(علامتـــــــــــان)**

د– سمِّ المحكمة الصالحة للبتّ بطعون نتائج كلّ من: **(علامتـــــــــــان)**

- الانتخابات النيابيّة.
- الانتخابات البلديّة.

4 – **على أثر تَعرُّض العديد من المناطق اللبنانيّة لأحداث ألحقت الضرر بسلامة الدولةومصلحتها، تمّ تكليف الجيشاللبنانيّ مهمّة المحافظة على الأمن الداخليّ، بموجب قانون صادر عن مجلس النوّاب، وذلك بناءً على اقتراح مقدّم من وزير الداخليّة والبلديّات منفردًا، وعلى أثره وُضِعت جميع القوى المسلّحة تحت إمرة وزير الدّفاع.**

أ– صحّح المغالطات القانونيّة الواردة في المسألة أعلاه. **(ثلاث علامات)**

ب– أُذكر تدبيرين يُمكن للقوى المسلّحة أن تتّخذهما عند إعلان حالة الطوارئ. **(علامة واحدة)**

ج– حدّد مهمّتين لقوى الأمن الداخلي تُنفّذهما كضابطة عدليّة. **(علامتـــــــــــان)**

د– قدّم ثلاثة مقترحات من شأنها تعزيز قدرة القوى المسلّحة في لبنان. **(ثلاث علامات)**

رقم السؤال	الإجابة المتوقعة	العلامة
1	مستند 1 : **نوعه:** نصّ **مصدره:** دليل "كيف تقوم المنظّمات المحليّة بمراقبة الانتخابات"، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون المحليّة. **المسألة:** أهميّة عمليّة مراقبة الانتخابات وكيفيّة تحقيق ذلك. مستند 2 : نوعه : نصّ. مصدره : تعزيز القدرة التشريعيّة في العلاقات التشريعيّة- التنفيذيّة،سلسلة الأبحاث التشريعيّة (بتصرّف). المسألة : دور السلطة التنفيذيّة في الأنظمة الديمقراطيّة وآليّات تفعيل دور السلطة التشريعيّة.	1/4 1/4 علامة 1/4 ع 1/4 ع علامة
2	**أ - سبل تحقيق عمليّات انتخابيّة أكثر نزاهة وصدقًا :** - تشجيع ممارسات الحملات الانتخابيّة العادلة. - خلق جمهور من الناخبين أكثر وعيًا ومعرفة. - الحدّ من إمكانيّة التلاعب والغشّ يوم الانتخابات. **ب - إنعكاسات تطوّر المجتمع المدني على الحياة السياسيّة :** - تدعيم امكانات النجاح والتقدّم في الخطاب السياسي. - تحقيق مشاركة فاعلة للمواطنين في الحكم. **ج –دور قادة السلطة التنفيذيّة في الأنظمة الديمقراطيّة:** - تسلّم زمام القسم الأكبر من القوّة السياسيّة. - التحكّم بالموارد الماليّة. - توظيف طاقم عمل مكرّس لتطوير السياسات وتطبيق القوانين. - إدارة الاتّفاقيّات والبرامج الحكوميّة. **د - المبادرات التي توفّر للمشرّعين فرصة التأثير على السياسات العامّة:** - تفعيل دور المؤسّسات التشريعيّة. - إثبات حضورها في وضع القوانين وتطويرها. - تحديد المستوى الملائم للضرائب والنفقات. - الموافقة على كلّ القرارات السياسيّة المهمّة التي تتّخذها السلطة التنفيذيّة تقريبًا.	3 علامات علامة لكلّ فكرة تحذف 1/2 علامة لكلّ فكرة إضافيّة. علامتان علامة لكلّ فكرة تحذف 1/2 علامة لكلّ فكرة إضافيّة. علامتان 1/2علامة لكلّ فكرة تحذف 1/2 علامة لكلّ فكرة إضافيّة. علامتان 1/2 علامة لكلّ فكرة تحذف 1/2 علامة لكلّ فكرة إضافيّة.
3	**أ - شرطان واجب توافرهما في مرحلة إعلان النتائج :** - فرز أوراق الاقتراع بحضور مندوبين عن المرشّحين. - تدوين رئيس القلم نتائج الفرز في محضر يوقّع عليه مع مساعده والمندوبين. - رفع محضر النتائج الى لجنة القيد في الدائرة الانتخابيّة. **ب –ثلاث دلالات على ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات النيابيّة:** - اهتمام المواطنين بالشأن العامّ. - رضى الناخبين عن الظروف المحيطة بالعمليّة الانتخابيّة. - ادراك أهميّة الانتخابات. - تترسّخ شرعيّة السلطة بحيث يُصبح من في السلطة مجسّدًا للارادة الشعبيّة. **ج- الآلية المعتمدة لطرح الثقة :** - عريضة يوقّعها ربع أعضاء المجلس على الأقلّ. - موافقة الأكثريّة المطلقة من مجموع الأعضاء.	علامتان علامة لكلّ شرط 3 علامات علامة لكلّ دلالة. علامتان علامة لكلّ فكرة.

	د - المحكمة الصالحة للبتّ بطعون نتائج الانتخابات: في الانتخابات النيابيّة : المجلس الدستوريّ. في الانتخابات البلديّة : مجلس شورى الدّولة.	علامتان
4	**أ - صحّح المغالطات القانونيّة الواردة في المسألة أعلاه :** **المغالطات:تصحيحها:** - قانون صادر عن مجلس النوّاب. - مرسوم صادر عن مجلس الوزراء. - وزير الداخليّة والبلديّات منفردًا. - وزير الداخليّة والبلديّات ووزير الدّفاع. - القوى المسلّحة توضع تحت إمرة وزير الدّفاع. - ... تحت إمرة قائد الجيش.	3 علامات علامة لكلّ تصحيح
	ب - تدبيرين يمكن للقوى المسلّحة أن تتخذه ما عند إعلان حالة الطوارئ : * مصادرة الأشخاص والحيوانات والأشياء والممتلكات. * تحرّي المنازل في الليل والنهار وإبعاد المشبوهين. * إعطاء الأوامر بتسليم الأسلحة والذّخائر أو التفتيش عنها ومصادرتها. * اقفال قاعات السينما والمسارح والملاهي ومختلف اماكن التجمّع بصورة مؤقتة. * منع تجوّل الأشخاص والسيارات في الأماكن وفي الأوقات التي تحدّد بموجب قرار. * منع النشرات المخلّة بالأمن وفرض الرقابة على الصحف والمطبوعات.	علامة 1/2 علامة لكلّ تدبير المطلوب تدبيرين
	ج - حدّد مهمّتين لقوى الأمن الداخلي ينفذهما كضابطة عدليّة: - ضبط الجرائم بعد وقوعها. - جمع الأدلّة المتعلّقة بالجريمة والتّحقيق فيها. - مساعدة المحاكم في إجراء التبليغات. - توقيف المتّهمين وسوقهم إلى المحاكمة. - تنفيذ الإنابات القضائيّة والمذكرات العدليّة.	علامتان علامة لكلّ فكرة
	د - ثلاثة مقترحات من شأنها تعزيز قدرة القوى المسلّحة في لبنان: - تزويدها بالاسلحة المتطوّرة. - تدريب العناصر. - تحديث المعدّات التقنيّة المستخدمة. - تنظيم التعاون والتنسيق بين القوى المسلّحة بشكل دائم. - زيادة عديد القوى المسلّحة. - إبعاد نفوذ السلطة السياسيّة.	3 علامات علامة لكلّ مقترح